الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السادسة

تونس - التقرير القطري

2021

الملخص التنفيذي

لم تكن أحداث يوليو/تموز 2021 السياسية في تونس غير متوقعة تماماً، نظراً للتحديات الجارية التي تعاني منها البلاد على عدة جبهات. فالأوضاع الاقتصادية المتدهورة، مقترنة بارتفاع معدل الوفيات من جائحة كوفيد، بلورت إخفاق المنظومة السياسية في التصدي للمشكلات الأساسية التي تواجه المواطن التونسي. ولقد أدى الإخفاق في تنفيذ الإصلاحات المطلوبة على مدار العقد الماضي، إلى موقف احتفى فيه المواطن التونسي بالتغير الكبير في النظام السياسي.

أظهرت استطلاعات الباروميتر العربي مدى إحساس التونسيين بالإحباط من أداء الحكومة. على مدار ثلاثة استطلاعات أجريناها بين يوليو/تموز 2020 ومارس/آذار 2021، كان التوجه السلبي المطرد واضحاً. في الصيف الماضي، قبل تعرض تونس لارتفاع عدد حالات كوفيد، كان المواطنون راضين بدرجة نسبية على تعامل الحكومة مع الأزمة. لقد كان الأداء الحكومي في هذا الملف قوياً بدرجة ما، لا سيما مقارنة بانتشار الوباء على نطاق واسع في عدة دول، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا، في ذلك التوقيت.

لكن مع وصول الموجتين الأولى والثانية من الجائحة إلى تونس، بدأ المواطنون يفقدون الثقة في الحكومة وفي قدرتها على إدارة أزمة الصحة العامة. تراجعت الآراء في قدرة الحكومة على التعامل مع الأزمة بواقع 34 نقطة مئوية بين يوليو/تموز وأكتوبر/تشرين الأول 2020، ثم بدأت تصعد قليلاً مؤخراً، بحلول مارس/آذار 2021، قبل بدء أكبر موجة عدوى تصيب تونس حتى الآن. المؤكد أن معدلات الثقة في تعامل الحكومة مع الأزمة تراجعت بعد ذلك الاستطلاع الأخير.

يتضح من الاستطلاعات أن المواطن التونسي قلق للغاية من انتشار كوفيد، لكنه لم يكن شاغله الأول خلال العام الماضي. لم يظهر في أي من الاستطلاعات الثلاثة أن القلق إزاء كوفيد يتعدى مستوى القلق إزاء الوضع الاقتصادي. في أكتوبر/تشرين الأول 2020 أثناء موجة من انتشار الفيروس، تساوت نسب التونسيين الذين اعتبروا كوفيد همهم الأساسي، وأولئك الذين اعتبروا أنه الاقتصاد. لكن في يوليو/تموز 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2021، أوضحت الاستطلاعات أن القلق من الاقتصاد يفوق كثيراً القلق إزاء كوفيد. يرجع هذا إلى أن أقل من 1 من كل 10 تونسيين يعتبرون الظرف الاقتصادي جيداً، وهو التوجه القائم منذ فترة لكنه ينحسر بدرجة قليلة، على امتداد العقد الماضي.

كما أدى تحدي كوفيد إلى تفاقم الوضع الاقتصادي. يتضح من استطلاعات الباروميتر العربي أن المواطنين يتصورون أن ثمة زيادة في اللامساواة الاقتصادية بسبب الجائحة. الأغلبية توافق على أن آثار كوفيد كانت أكبر بكثير على الفقراء وعلى الفئات المهمشة، مثل المهاجرين. بالمثل، فإن الآثار على فرص العمل تبدو أكبر على الأشخاص الأفقر مقارنة بالأكبر نصيباً من الثراء في المجتمع.

كما أثر الوضع على الآراء حول منظومتي التعليم والصحة. مع إجهاد الجائحة للمستشفيات وتأثر السنة المدرسية، أصبح المواطنون أقل إقبالاً على تصنيف أي من المنظومتين بدرجة "جيد"، في مارس/آذار 2021 مقارنة باستطلاع يوليو/تموز 2020.

وفي الوقت نفسه، فالكثير من المواطنين يحدوهم القلق إزاء عدم ضمان حقوقهم المدنية. رغم أن الدستور يكفل الحقوق الأساسية للمواطن، فإن النصف فقط قالوا إن التظاهر السلمي مكفول. جزئياً، قد يرجع هذا إلى القيود المفروضة على التجمعات والتجمهر للحد من انتشار الجائحة. لكن القمع البوليسي العنيف ضد المتظاهرين الذي بدأ قبل الجائحة له دور أيضاً على ما يبدو.

إن التعامل مع المخاوف المتعددة للمواطن التونسي أمر صعب، لكن الاستطلاعات تشير أيضاً إلى بعض التحديات التي تواجه النساء تحديداً. هناك مشكلة مزمنة لا تزال قائمة، هي ضعف المشاركة في

قوة العمل للنساء في تونس وعبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشكل عام. تُظهر نتائج الباروميتر العربي أن المواطن التونسي يعتقد أن القيود الأكبر على دخول المرأة قوة العمل ليست قيوداً ثقافية، إنما هي نقص وسائل المواصلات وعدم توفر رعاية الأطفال وتدني الأجور نسبياً.

وفيما يخص الشأن الدولي، يحمل المواطن التونسي آراء إيجابية تجاه عدد من الدول الأجنبية، لا سيما ألمانيا والصين وتركيا. لكن من بين هؤلاء، وبناء على إجابة عدة أسئلة، يبدو أن ألمانيا هي التي حصدت الشعبية الأكبر. والآراء حول الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا أقل إيجابية، وإن كانت أكثر إيجابية من الرأي تجاه السعودية أو إيران.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لثلاثة استطلاعات ممثلة لمستوى الدولة أجريت عبر الهاتف، في تونس، على مدار عامّي 2020 و2021، باستخدام الاتصال الرقمي العشوائي (RDD). بين يوليو/تموز 2020 ومارس/آذار 2021 أجرينا 3208 مقابلة مع مواطنين تونسيين لتعقب تغير تقييماتهم لظروفهم على مدار فترة الجائحة. هذه الدراسات هي جزء من الدورة السادسة للباروميتر العربي، التي تم تنفيذها في سبع دول بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا. الدورة السادسة من البارمويتر العربي هي استطلاع الرأي الوحيد المتوفر للعموم لفهم تغير الآراء والمشاعر لدى المواطنين عبر المنطقة أثناء فترة انتشار جائحة كوفيد-19 غير المسبوقة. يمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن الاستطلاعات عبر الروابط المتوفرة أدناه.

عن الدورة السادسة من الباروميتر العربي
كيف نفذنا الاستطلاع

كوفيد في تونس

نجحت تونس في البداية في التعامل مع كوفيد بشكل جيد نسبياً. أدى الحظر الذي فُرض في البلاد إلى ظهور حالات قليلة نسبياً على مدار صيف 2020. إلا أنه منذ ذلك الحين، تعرضت تونس لعدة موجات من العدوى، وبلغت الأعداد أقصاها في سبتمبر/أيلول 2020 وديسمبر/كانون الأول 2020 وأبريل/نيسان 2021 ويونيو/حزيران 2021.

في البداية، أبدى التونسيون ثقة كبيرة في قدرة الحكومة على التعامل مع الجائحة. قالت أغلبية بلغت 58 بالمئة إن الأداء الحكومي في هذا الملف "جيد" في يوليو/تموز 2020، لكن تراجعت النسبة إلى الرُبع (24 بالمئة) في أكتوبر/تشرين الأول 2020، وقد تم إجراء ذلك الاستطلاع أثناء ذروة انتشار الموجة الأولى من الفيروس في تونس. هذا التصنيف تحسن إلى حد ما (31 بالمئة) في مارس/آذار 2021، عندما تم استطلاع رأي التونسيين بين الموجتين الثانية والثالثة من كوفيد في تونس.

كما يتصل القلق إزاء كوفيد في تونس بدرجة تأثير الجائحة على البلاد. في يوليو/تموز 2020 قبل الموجة الأولى من انتشار العدوى، قال 59 بالمئة من المواطنين إنهم قلقون من انتشار كوفيد في بلدهم. في أكتوبر/تشرين الأول 2020، أثناء ذروة الموجة الأولى من انتشار العدوى، أصبح التونسيون أكثر خوفا بكثير من انتشار الفيروس (79 بالمئة)، رغم أن هذا المعدل تراجع كثيراً بحلول مارس/آذار بعد الموجة الثانية (56 بالمئة). إجمالاً، فإن مخاوف التونسيين وتصنيفاتهم للأداء الحكومي تغيرت بالاتساق مع درجة انتشار كوفيد في البلاد.

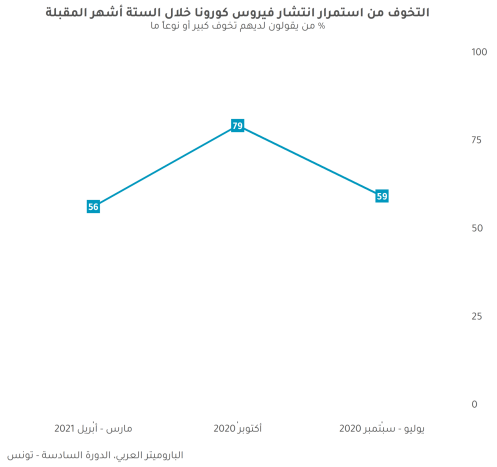

تجدر الإشارة هنا إلى أن النساء أكثر قلقاً من كوفيد مقارنة بالرجال. في يوليو/تموز 2020، كان إقبال النساء على التعبير عن الخوف من انتشار كوفيد أعلى بواقع 18 نقطة مئوية مقارنة بالرجال، مقارنة ب 16 نقطة مئوية في أكتوبر/تشرين الأول 2020 و20 نقطة في مارس/آذار 2021. هذا الاختلاف بحسب النوع الاجتماعي يمتد إلى أغلب الدول الأخرى بالمنطقة، ما يوحي بأن كوفيد يؤثر بأشكال مختلفة على كل من الرجال والنساء في المنطقة. من بين جميع التونسيين القلقين من انتشار كوفيد، فالقلق الأساسي هو من مرض أو وفاة شخص من الأسرة (38 بالمئة) في حين أن نسبة متساوية تقريباً تخشى ألا يتبع المواطنون الآخرون التعليمات الحكومية (13 بالمئة)، وتأثير الجائحة على الاقتصاد (13 بالمئة)، وعلى المنظومة الصحية ككل (12 بالمئة) وعدم كفاية التعامل الحكومي (12 بالمئة).

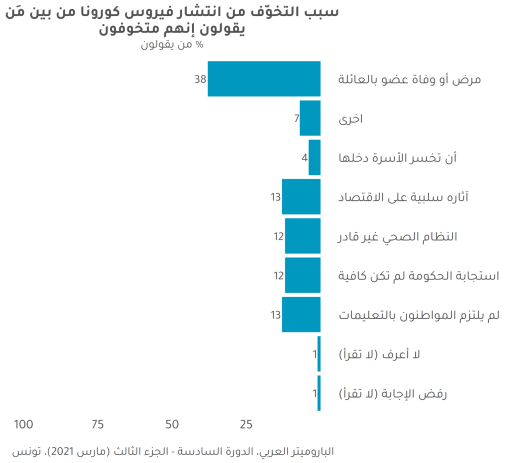

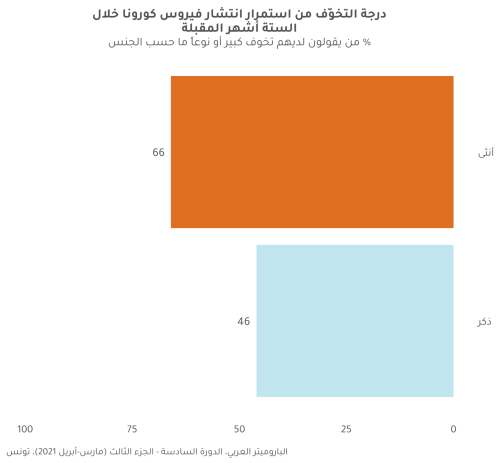

رغم ارتفاع القلق نسبياً إزاء انتشار كوفيد خلال الشهور المقبلة، فإن أقلية من التونسيين قالوا إن كوفيد هو أكبر تحدٍ يواجه تونس. في مارس/آذار 2021 ذكر 16 بالمئة فقط كوفيد بصفته أكبر مشكلة تواجه تونس، مقارنة بالنصف تقريباً (51 بالمئة) الذين قالوا إنه الوضع الاقتصادي. يعد هذا التغيير كبيرا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020 - أثناء انتشار الموجة الأولى من العدوى - حيث ذكر 4 من كل 10 مواطنين كوفيد والاقتصاد كأكبر تحدٍ، على التوالي. لكن هذه النسب مشابهة لتلك في يوليو/تموز 2020، قبل الموجة الأولى، عندما ذكر 51 بالمئة الاقتصاد بصفته أكبر تحدٍ، مقارنة بـ 15 بالمئة قالوا إنه كوفيد.

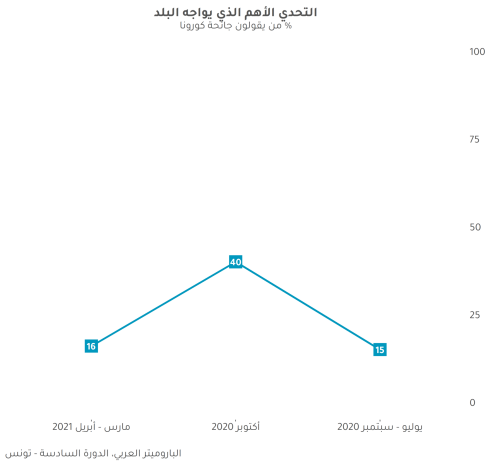

كوفيد والاقتصاد

ثمة تحدٍ رئيسي مثله كوفيد على المنطقة ككل، ألا وهو آثاره على مستوى المعيشة. ثلث (34 بالمئة) التونسيين قالوا إن أكبر تحدٍ منبثق عن كوفيد هو ارتفاع تكاليف المعيشة، وهو أمر مقلق بشكل خاص للمواطنين الذين لا يغطي دخلهم نفقات المعيشة (37 بالمئة) مقارنة بالأفضل حالاً (30 بالمئة).

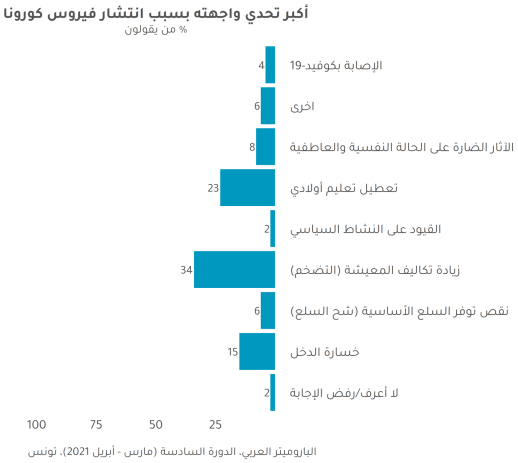

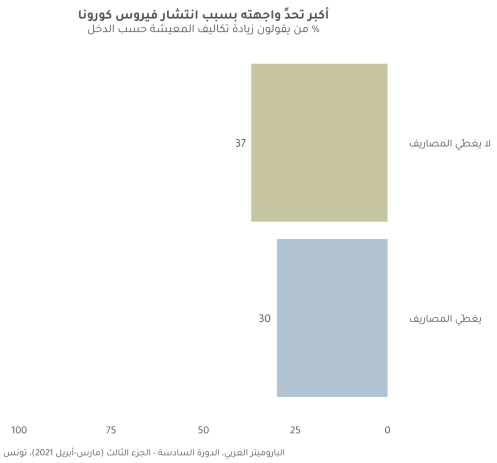

كما يفهم التونسيون جيداً الآثار المختلفة لكوفيد على الفئات المختلفة الأقل حظاً. قال الثلثان (66 بالمئة) إن آثاره أكبر على المواطنين الأفقر مقارنة بالأفضل حالاً، في حين أن النصف (52 بالمئة) يقولون إن التأثير أكبر على المهاجرين مقارنة بغير المهاجرين في تونس.

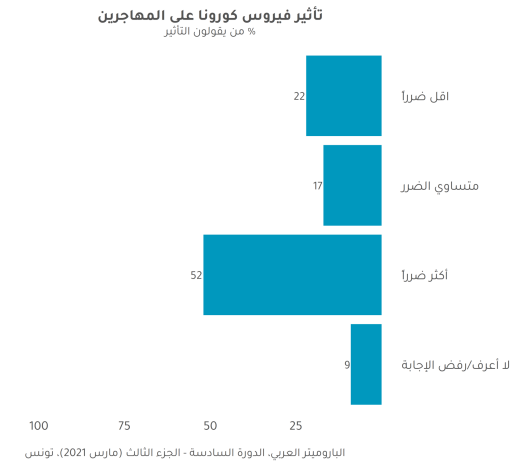

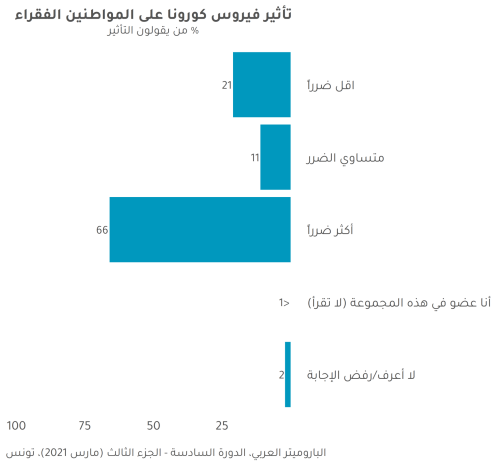

وجزئياً، قد يكون السبب خسارة الوظائف بسبب القيود الحالية المتصلة بكوفيد. هناك نسبة كبيرة أفادت باضطراب مؤقت في العمل أو خسارة نهائية للوظيفة. إجمالاً، يقول الربع تقريباً (23 بالمئة) إنهم واجهوا اضطرابا مؤقتا في العمل، في حين قال 10 بالمئة إنهم خسروا عملهم بشكل نهائي، مقارنة بـ 29 بالمئة قالوا إن كوفيد لم يؤثر على عملهم.

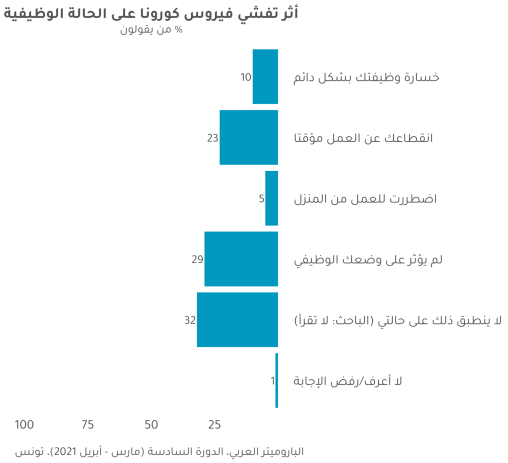

من المرجح أن خسارة العمل قد زادت من معدلات اللامساواة في تونس. من بين من كانوا يعملون قبل الجائحة، ذكر 18 بالمئة ممن لم يكونوا قادرين على تغطية نفقاتهم بالكامل، أنهم خسروا عملهم بسبب الجائحة. بالمقارنة، فإن نسبة من خسروا عملهم في أوساط من كان دخلهم يغطي نفقاتهم بلغت 8 بالمئة فقط.

الظروف الاقتصادية

تقييمات المواطنين للظروف الاقتصادية في تونس متدنية للغاية، وتستمر في التراجع على مدار السنوات الأخيرة. في جميع الاستطلاعات الثلاثة التي أجريت في تونس ضمن الدورة السادسة، صنّف 1 من كل 10 أشخاص أو أقل الظروف الاقتصادية بصفتها إيجابية، بما يشمل 6 بالمئة فقط في مارس/آذار 2021. كما أن التحديات الاقتصادية تعد تحديات شخصية، حيث قال ثلثا التونسيين في يوليو/تموز 2020 إنهم يخشون خسارة مصدر دخلهم الرئيسي خلال السنة المقبلة، ما يعني أن الكثيرين يعيشون في ظروف هشة للغاية. هذا الأمر ينسحب بصورة خاصة على من يعانون بالفعل لتلبية احتياجاتهم. إذ أن ثلاثة أرباع (73 بالمئة) من لا يغطي دخلهم احتياجاتهم الأساسية، يشعرون بالقلق إزاء هذا الاحتمال، مقارنة بالنصف (51 بالمئة) من بين الأفضل حالاً.

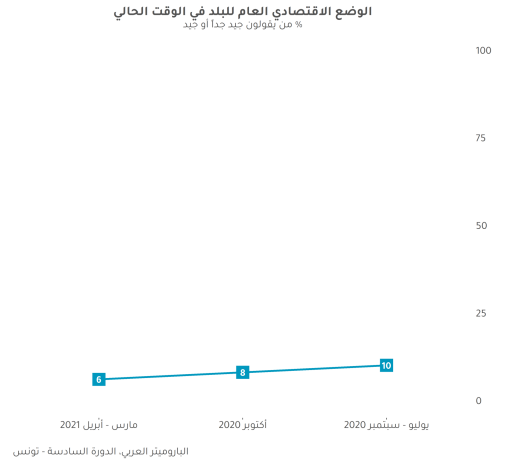

كما تظهر أدلة على التحديات الاقتصادية من خلال آراء المواطنين إزاء الأمن الغذائي. في مارس/آذار 2021 قال الربع تقريباً (27 بالمئة) إنهم شعروا بالقلق خلال الشهر الماضي من أن تنفد مخزوناتهم من الطعام قبل أن يتمكنوا من شراء المزيد، وتقول نسبة مماثلة (25 بالمئة) إن هذا حدث بالفعل خلال الشهر الماضي. في الوقت نفسه، في أكتوبر/تشرين الأول 2020، قال 4 من كل 10 أشخاص (41 بالمئة) إنهم اضطروا للاعتماد على طعام غير مرغوب أو أرخص ثمناً خلال الأسبوع الماضي، لتلبية احتياجاتهم. هناك 22 بالمئة أفادوا بالحاجة إلى دعم مالي لتسديد ثمن الطعام، خلال الفترة نفسها.

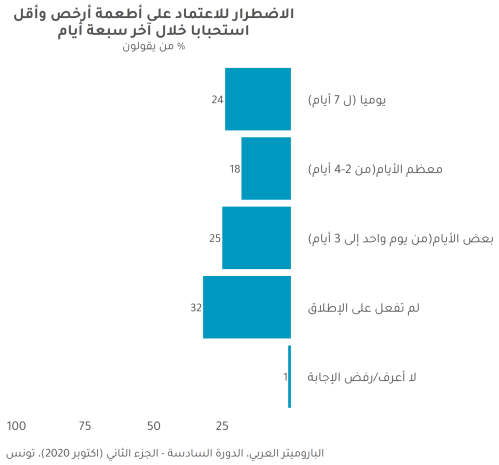

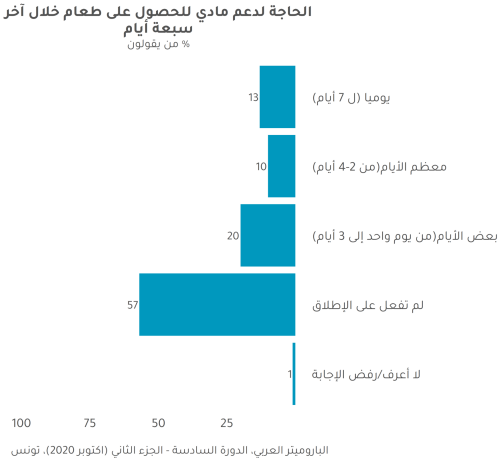

فيما يخص التصدي للتحديات الاقتصادية، يقول نصف التونسيين إن الأولوية الأساسية يجب أن تكون خلق فرص العمل (29 بالمئة) أو السيطرة على أسعار الاحتياجات الأساسية للمعيشة (21 بالمئة). في الوقت نفسه، يقول تونسيون آخرون إن إصلاح التعليم (16 بالمئة) أو تشجيع الاستثمار الأجنبي (15 بالمئة) هو الأولوية الأساسية.

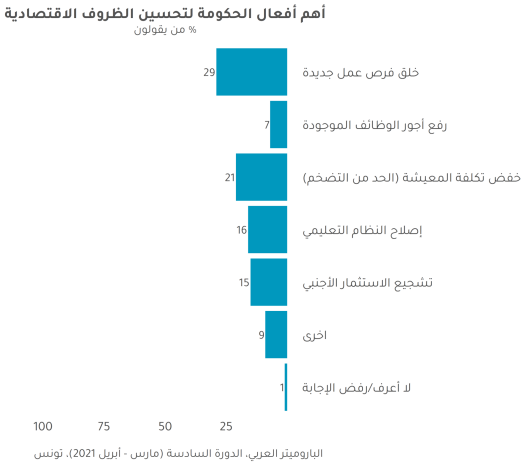

إلا أن هنالك نسبة كبيرة من التونسيين، يبدو أنها فقدت الثقة في قدرة الحكومة على إجراء الإصلاحات الاقتصادية اللازمة. نحو النصف (46 بالمئة) يقولون إنهم يفكرون في الهجرة إلى بلد آخر، في حين أن الأغلبية العظمى من هؤلاء (78 بالمئة) ذكرت العوامل الاقتصادية بصفتها السبب الرئيسي للرغبة في

مغادرة الوطن. الرغبة في الهجرة ملحة بصورة خاصة في أوساط الشباب، حيث 63 بالمئة ممن تتراوح أعمارهم بين 18 و29 عاماً يفكرون في الهجرة، مقارنة بـ 40 بالمئة في الشريحة العمرية 30 عاماً فأكثر.

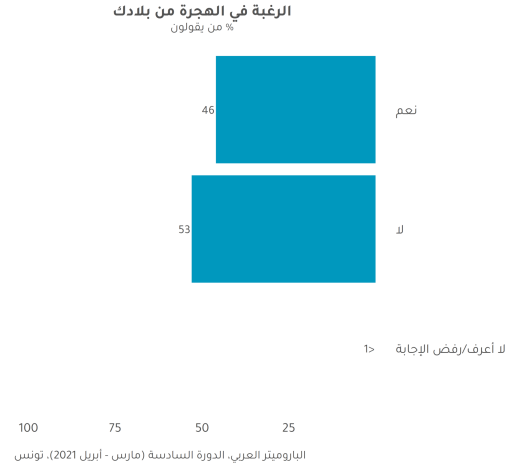

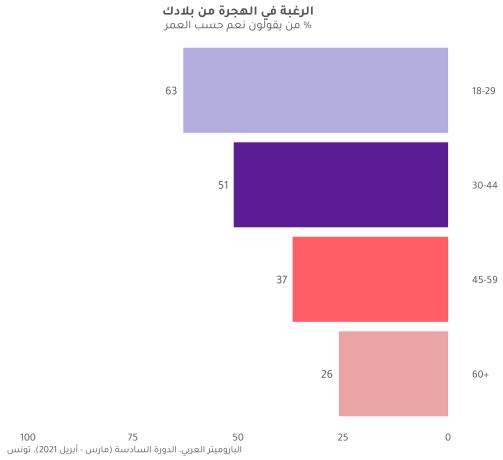

الآراء في الحكومة

رغم كونها أكثر بلدان المنطقة ديمقراطية، فالثقة في الحكومة التونسية كانت متدنية للغاية خلال السنوات الأخيرة. على امتداد فترة انتشار الجائحة، ظل هذا المعدل كما هو لم يتغير كثيراً، بواقع 17 بالمئة يثقون في الحكومة في يوليو/تموز 2020، ثم 19 بالمئة في أكتوبر/تشرين الأول 2020، و15 بالمئة في مارس/آذار 2021. رغم أن أقلية من التونسيين تثق في الحكومة، فهناك معدل ثقة أكبر بكثير في تعامل الحكومة مع كوفيد. النصف (49 بالمئة) يقولون إنهم لديهم قدر كبير من الثقة أو كبير للغاية في الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الحكومة حول معدلات الإصابة بالعدوى والوفاة بسببها.

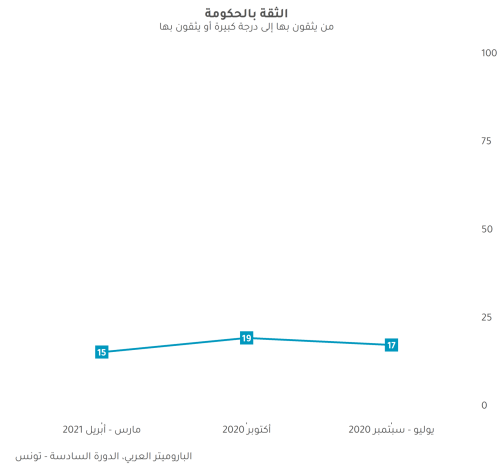

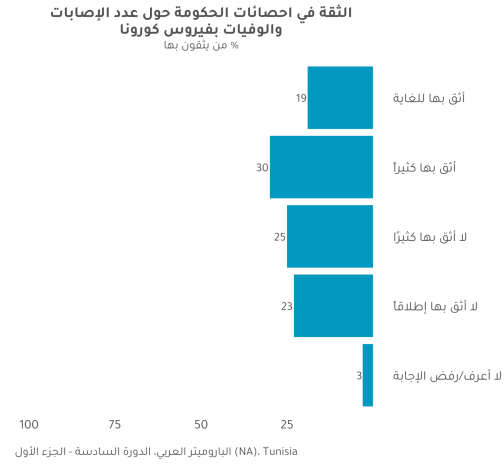

كما انحسرت الثقة في نظام الرعاية الصحية في تونس على مدار فترة الجائحة. في صيف 2020، قال حوالي 4 من كل 10 مواطنين تقريباً إنهم راضون أو راضون تماماً عن نظام الرعاية الصحية. مع استمرار الجائحة عبر الموجة الأولى، تراجعت الثقة 12 نقطة إلى 25 بالمئة في أكتوبر/تشرين الأول 2020 ثم ارتفعت قليلاً إلى 32 بالمئة في مارس/آذار 2021. هذه المستويات تتوافق مع مستويات القلق إزاء الفيروس، ما يُظهر وجود صلة واضحة بين تقييمات الرعاية الصحية والقدرة على إدارة الجائحة.

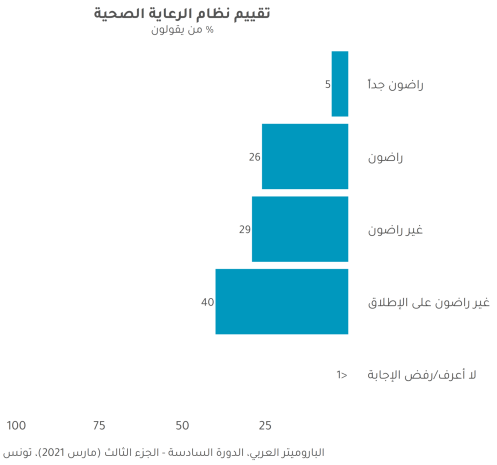

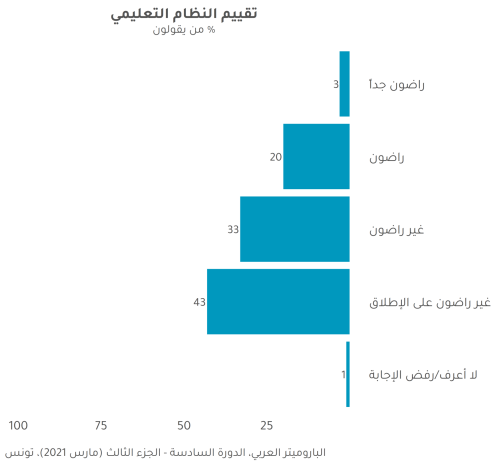

كما تراجعت معدلات الثقة في نظام التعليم على مدار السنة الماضية. رغم أن الرضا عن النظام التعليمي كان ضعيفاً من البداية - حيث أبدى 3 من كل 10 مواطنين (31 بالمئة) رضاهم عن التعليم في يوليو/تموز 2020 - فقد تراجع التصنيف على مدار فترة الجائحة. في أكتوبر/تشرين الأول 2020، كان لدى 26 بالمئة آراء إيجابية مقارنة بـ 23 بالمئة في مارس/آذار 2021. وكما هو الحال في الدول الأخرى، فإن الضغوط التي تعرض لها الطلاب أثناء الجائحة كانت كبيرة التأثير على آراء المواطنين إزاء المنظومة التعليمية.

ولم يكن من المدهش رغبة المواطنين في زيادة الإنفاق على هذين القطاعين. لدى سؤالهم عن تفضيلاتهم للقطاعات التي يجب أن تنفق عليها الحكومة خلال العام المقبل، ذكر 46 بالمئة الرعاية الصحية بصفتها مستحقة للأولوية، مقارنة بالربع الذين ذكروا التعليم. بالمقارنة، فإن 10 بالمئة فقط قالوا إن القضية الأهم هي الأمن الوطني، في حين ذكر 7 بالمئة تحسين حالة الطرق، وذكر 5 بالمئة القطاع البيئي.

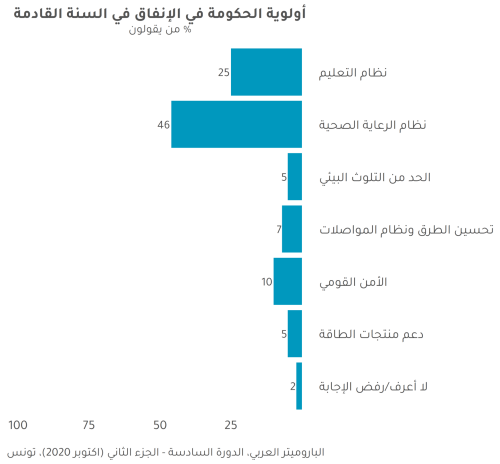

لعل العامل الأهم في رأي المواطنين في الحكومة يستمر في كونه الفساد. إذ أن 9 من كل 10 أشخاص (89 بالمئة) قالوا إن الفساد منتشر لدرجة كبيرة أو متوسطة، وهو ما يماثل أعلى نسبة في أية دولة مشمولة باستطلاعات الدورة السادسة من الباروميتر العربي. في الوقت نفسه، فإن الثلث فقط (34 بالمئة) يرون أن الحكومة تعمل على التصدي للفساد بدرجة كبيرة أو متوسطة. هذا الإخفاق المتصور في التعامل مع ما يبدو درجة عالية من انتشار الفساد، سيستمر في تحجيم التصورات حول شرعية الحكومة في أعين المواطنين.

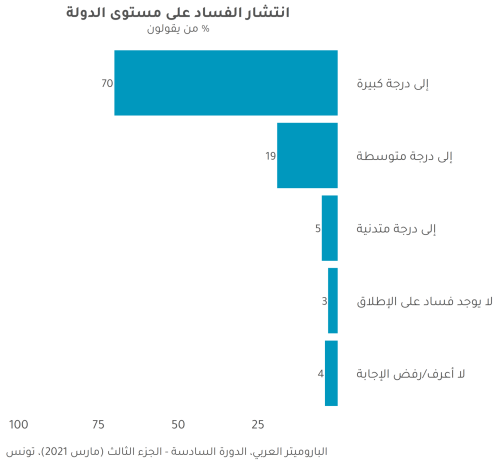

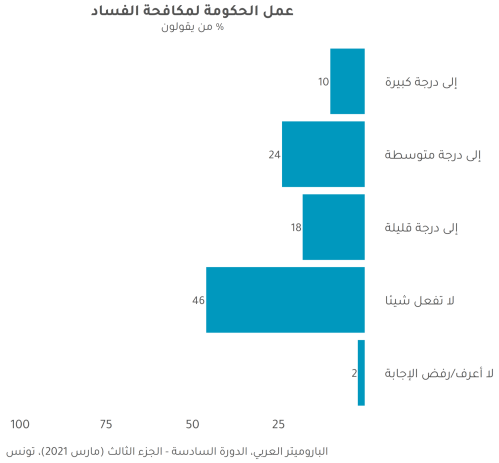

الحقوق والحريات المدنية

أغلب المواطنين في تونس يعتقدون أن حقهم في التعبير مكفول (70 بالمئة)، في حين تقول أغلبية إن حرية الصحافة مكفولة، بحسب استطلاع مارس/آذار 2021. على مدار فترة انتشار الجائحة، لم يطرأ تغير في درجة اعتقاد التونسيين بتوفر حرية التعبير. لكن لا يسري الأمر نفسه على ملف حرية الإعلام. ثمة انحسار صغير لكن ملحوظ، بواقع 6 نقاط مئوية في نسبة المواطنين الذين قالوا بأن الإعلام محتفظ بحريته، إذ تراجعت النسبة من 67 بالمئة في يوليو/تموز 2020 إلى 60 بالمئة في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

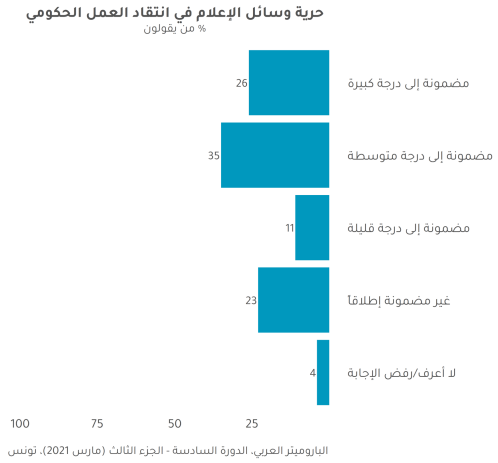

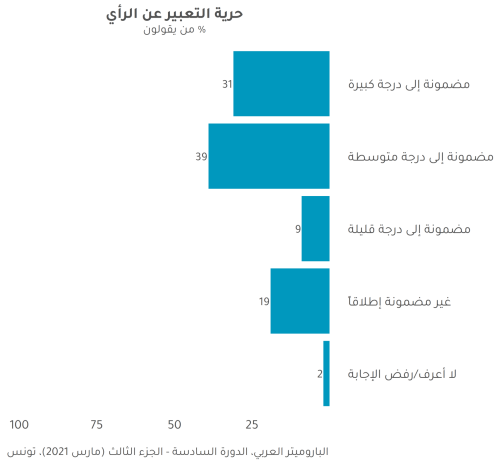

تعد تصنيفات حرية المشاركة في المظاهرات السلمية متدنية في تونس، إذ يقول 53 بالمئة فقط إن هذا الحق مكفول بالكامل، بحسب استطلاع مارس/آذار 2021، وهي النسبة التي لم تتغير كثيراً منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020 (56 بالمئة). هذا التصنيف المنخفض نسبياً يرجح أن سببه مزيج من قيود كوفيد وتزايد القمع العنيف من الشرطة والأمن للمتظاهرين على مدار السنة الماضية.

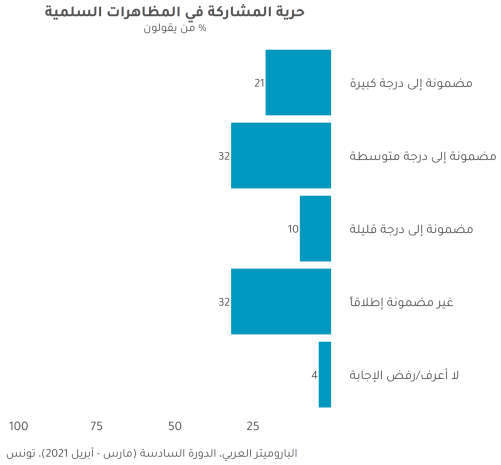

هناك أقلية صغيرة لكن ليست بالهينة من المواطنين المستعدين لقبول القيود على حرياتهم بسبب حالات طوارئ الصحة العامة من قبيل كوفيد. يقول الثلث تقريباً إن في ظل مثل هذه الظروف، تصبح مراقبة الحكومة للمواطنين وتعقب تنقلاتهم مبررة (36 بالمئة) أو رقابتها على الإعلام (30 بالمئة). هناك نسب قليلة تقول إنه من المقبول دائماً أن تحد الحكومة من تنقلات المواطنين (28 بالمئة) في حين أن هناك دعم جد محدود لتقييد حرية التعبير أثناء التعامل مع طوارئ على المستوى الوطني مثل كوفيد.

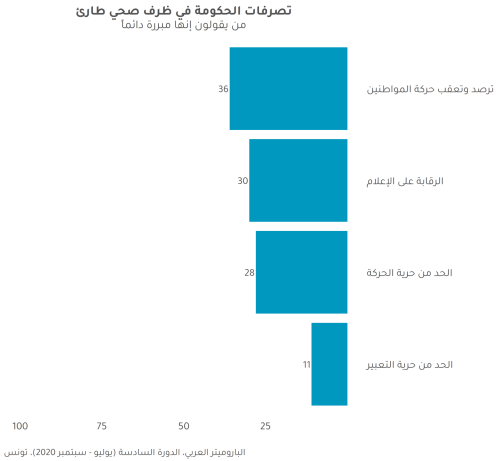

النوع الاجتماعي والجائحة

ثمة أدلة من جميع أنحاء العالم على أن النساء معرضات لضغوط كبيرة بسبب الجائحة، وليست تونس بالاستثناء لهذه القاعدة. لكن ثمة أسئلة حول درجة تأثير الجائحة على التصورات إزاء القضايا الجندرية. في تونس، أوضحت نتائج الاستطلاع أن الكثيرين ما زالوا يعتقدون بضرورة ألا يكون للنساء نفس دور الرجال سواء في الحياة الخاصة أو العامة. لدى سؤال المواطنين حول ما إذا كان يجب أن يكون للرجل الكلمة الأخيرة في جميع قرارات الأسرة، أيد أكثر من الثلث بقليل (37 بالمئة) هذه المقولة أو أيدوها بقوة. والرجال أكثر إقبالاً على اعتناق هذا الرأي مقارنة بالنساء (16+ نقطة مئوية). كما أن نصف التونسيين (51 بالمئة) يؤكدون على أن رعاية الأسرة والأطفال هو مسؤولية النساء الأساسية، لكن يُلاحظ أنه لا يوجد تفاوت يُذكر في هذا الرأي ما بين الرجال والنساء: 54 بالمئة من الرجال يؤيدون هذا الرأي مقابل نصف النساء.

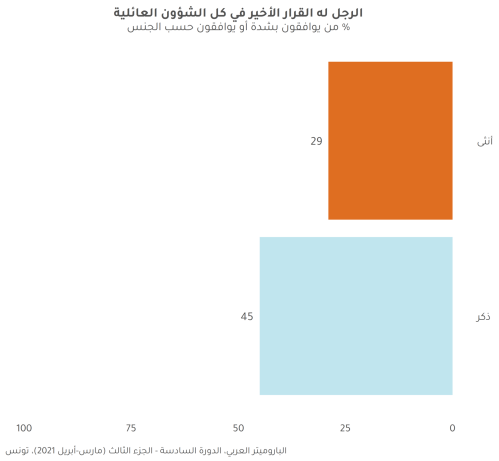

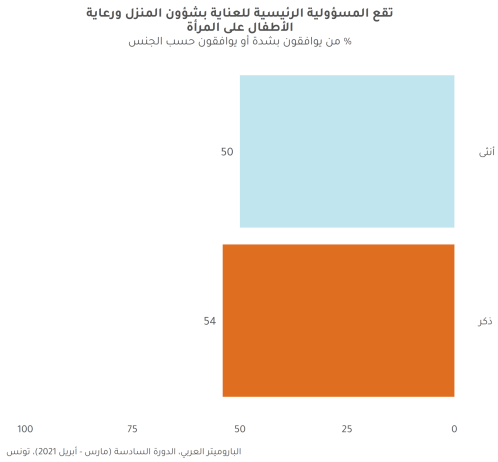

حتى قبل كوفيد، كانت مشاركة النساء في قوة العمل في تونس منخفضة مقارنة بالنسب الدولية. تقدر منظمة العمل الدولية أن 28 بالمئة فقط من النساء بين 15 و64 عاماً يشاركن في قوة العمل. كما أن التحديات الاقتصادية أثناء الجائحة فرضت أعباءً إضافية على العاملين والعاملات.

إجمالاً، يُقبل التونسيون بدرجة أكبر على ذِكر المعيقات الهيكلية مقارنة بالمعيقات الثقافية. من بين خمس تحديات تم ذكرها، قال التونسيون إن عدم توفر وسائل المواصلات (76 بالمئة) هي أكبر عائق يعترض دخول النساء قوة العمل. المعيقات المتصورة التالية في الترتيب هي عدم توفر خيارات رعاية الأطفال (71 بالمئة) وتدني الأجور (69 بالمئة). بالمقارنة، يقول 57 بالمئة إن العائق الأساسي هو منح الرجال الأولوية في التوظيف، في حين قال الربع إن اختلاط الجنسين في أماكن العمل هو السبب.

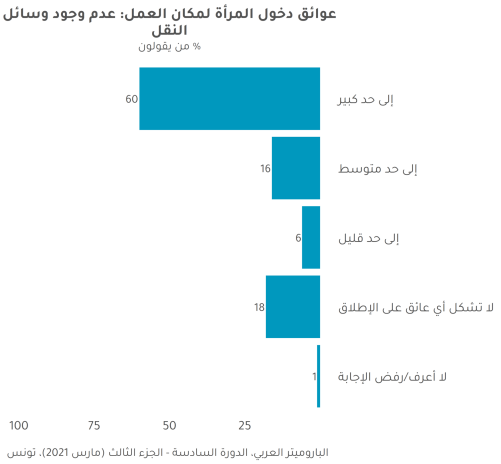

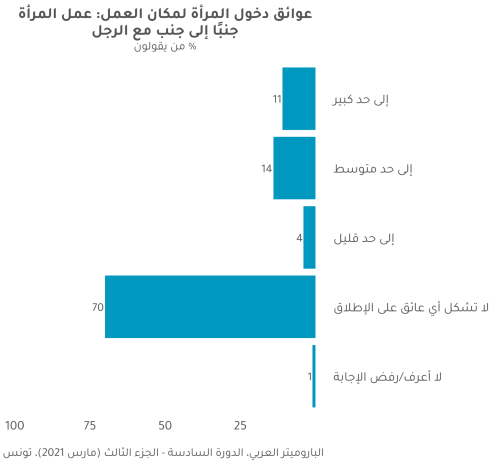

يُلاحظ أن الرجال والنساء في تونس يؤيدون بنفس النسب تقريباً فكرة أن هذه المعيقات تحد من قدرة النساء على دخول أماكن العمل. يسري هذا على المعيقات الهيكلية الثلاثة المذكورة وعلى مسألة اختلاط أماكن العمل. التفاوتات الوحيدة هنا هي العائق الخاص بمنح الرجال الأولوية في التوظيف وتدني الأجور، إذ أن النساء أكثر إقبالاً بواقع 9 و7 نقاط مئوية على اعتبار هذين الأمرين هما أكبر عائق، مقارنة بالرجال. إجمالاً، هناك اتفاق عام في المجتمع التونسي على معيقات دخول النساء بشكل كامل لقوة العمل. وهناك اتفاق على أن أكبر معيقات متصورة في دخول النساء قوة العمل هي معيقات هيكلية، ما يعني أن بإمكان الحكومة والأطراف المحلية والمجتمع الدولي اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحسين هذه الملفات لتشجيع النساء على دخول قوة العمل بدرجة أكبر.

تنافس القوى العالمية في تونس

اشتمل استطلاع الباروميتر العربي على أسئلة حول آراء المواطنين تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والصين لاكتساب فهم أكبر إزاء تنافس القوتين على قلوب وعقول المواطنين عبر المنطقة. في تونس، تتمتع الصين بشعبية أكبر بكثير من الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كانت الفجوة بين القوتين قد تراجعت كثيراً من بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة.

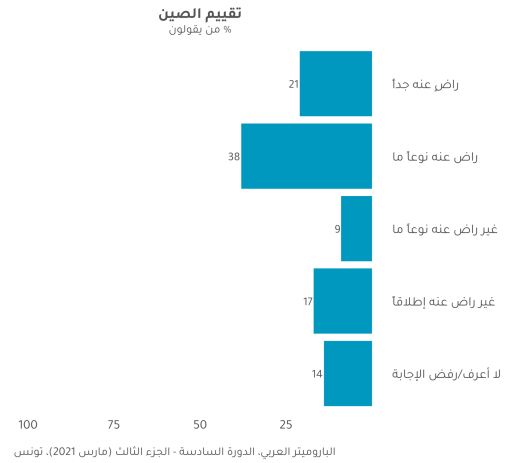

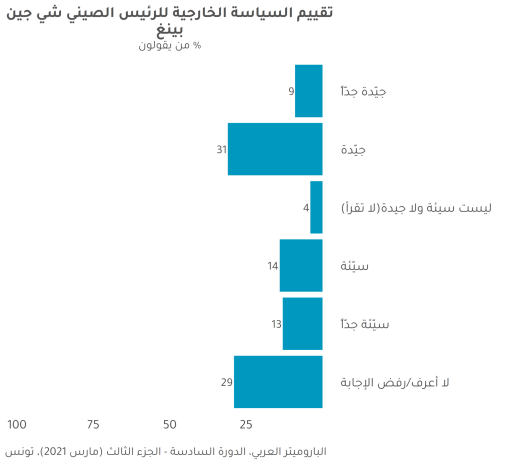

في مارس/آذار 2021، أعرب 6 من كل 10 مواطنين تقريباً في تونس (59 بالمئة) عن آراء إيجابية في الصين، وهي الآراء نسبة أعلى قليلاً مقارنة بيوليو/تموز 2020 (54 بالمئة). يُلاحظ أن شعبية الصين لا تبدو متصلة بشكل كبير بالآراء الخاصة بسياسات رئيس وزراء الصين شي جين بينغ نحو المنطقة. في مارس/آذار 2021، قال 41 بالمئة فقط من المواطنين التونسيين إن سياساته إزاء المنطقة جيدة أو جيدة للغاية، وهي النسبة التي لم تتغير بدرجة تذكر منذ يوليو/تموز 2020 (37 بالمئة). باختصار، فإن جهود الصين الحالية المتصلة بدبلوماسية اللقاح وتقديم المساعدة الاقتصادية لأغلب دول المنطقة لا يبدو أنها أدت إلى تغير كبير في آراء أغلب المواطنين في تونس. وفي الأغلب، فإن نسبة شعبية الصين في أعين المواطنين في تونس يُرجح أنها ظلت كما هي لم تتغير في أيام الجائحة الأولى مقارنة بالوضع بعد تسعة أشهر.

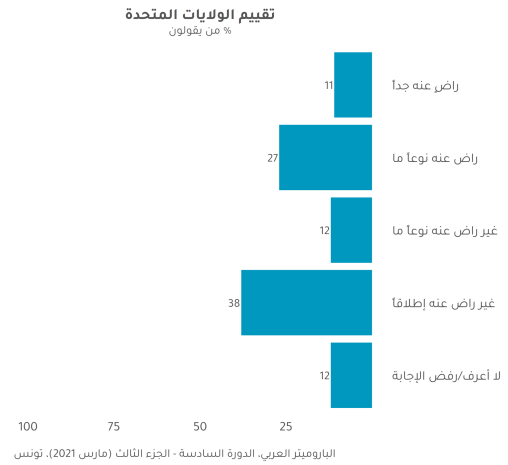

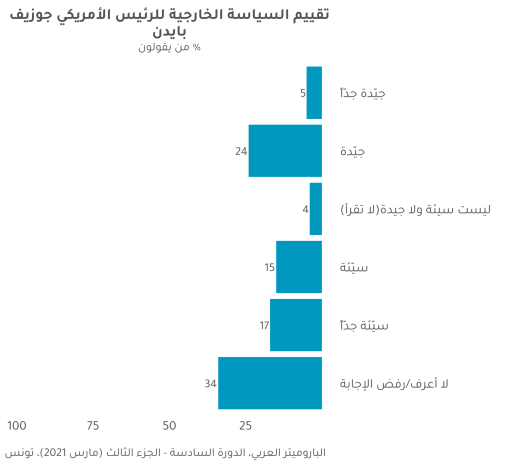

بالمقارنة، فإن عددا أقل بكثير من المواطنين في تونس يحمل آراء إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية. في مارس/آذار 2021، تبين أن 4 من كل 10 مواطنين تقريباً (38 بالمئة) لديهم آراء إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية. لكن يُلاحظ أن هذا المعدل يبلغ ضعف مثيله تقريباً في عام 2020، حين كان 21 بالمئة فقط من المواطنين التونسيين يحملون آراء إيجابية إزاء الولايات المتحدة الأمريكية. هذا الاختلاف - إلى درجة كبيرة - يبدو أن منبعه القيادة الأمريكية. لدى إجراء الاستطلاع حول هذا الأمر في أكتوبر/تشرين الأول 2020، قال 6 بالمئة فقط من التونسيين إن السياسات الخارجية للرئيس السابق

دونالد ترامب كانت جيدة أو جيدة جداً للمنطقة. في الوقت نفسه، لدى طرح السؤال عن سياسات الرئيس جو بايدن الخاصة بالمنطقة في مارس/آذار 2021، قال 30 بالمئة إنها سياسات جيدة أو جيدة جداً. لكن الفحص المدقق أكثر للنتائج يكشف عن درجة التغير في الآراء - إذ قال الثلثان (66 بالمئة) في تونس إن سياسات ترامب كانت "سيئة للغاية" للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما بلغت النسبة عن نفس الرأي 17 بالمئة في حالة بايدن. كما أن الثلث تقريباً (34 بالمئة) من التونسيين غير متأكدين من رأيهم تجاه سياسات بايدن الخارجية، ربما نظراً لأن فترته الرئاسية بدأت قبل فترة صغيرة من بداية الاستطلاع.

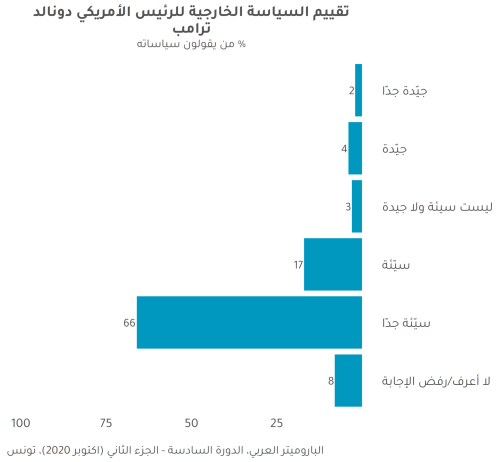

ثمة أدلة إضافية على أن تحسن صورة الولايات المتحدة الأمريكية في تونس مرتبط بالتغير في الإدارة الأمريكية. لدى سؤال المواطنين في أكتوبر/تشرين الأول عن أي سياسات ستكون أفضل للمنطقة، بايدن أم ترامب، تبين تفضيل بايدن بواقع 40 نقطة مئوية أكثر من ترامب (52 بالمئة مقابل 12 بالمئة). هناك أيضاً أمل كبير في تغير السياسات الأمريكية في عهد بايدن إزاء المنطقة، حيث النصف (49 بالمئة) من المواطنين التونسيين قالوا إنهم يتوقعون تغير السياسات الأمريكية بدرجة كبيرة أو متوسطة في ظل بايدن.

رغم أن الآراء في الولايات المتحدة الأمريكية قد تحسنت، فهي لا تزال بعيدة عن مواكبة الشعبية التي تتمتع بها الصين في تونس. من المجالات الخاصة بالتعاون الصيني مع المنطقة، ما يتصل بالعلاقات الاقتصادية، لا سيما مبادرة الحزام والطريق الصينية. لدى الصين اتفاقات تعاون كبيرة مع تونس، قد تؤدي إلى توسع أكبر في العلاقات الاقتصادية بين البلدين.

ويُلاحظ أن قلة من التونسيين تعتبر التنمية الاقتصادية الصينية في المنطقة بمثابة تهديد لهم، حيث يعتنق هذا الرأي 21 بالمئة فحسب. بالمقارنة، فإن الضعف (43 بالمئة) يقولون إن التنمية الاقتصادية الأمريكية في المنطقة تمثل تهديداً.

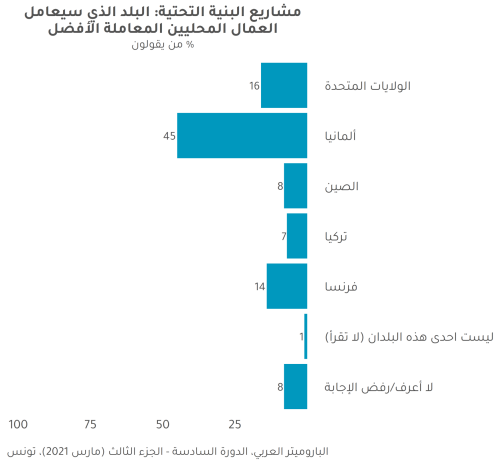

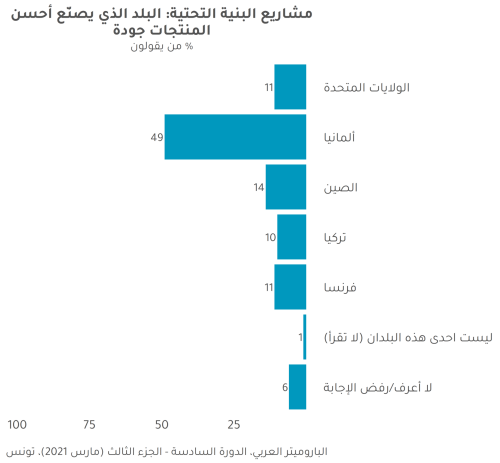

لكن رغم أن التونسيين لا يخشون الصين اقتصادياً، فهم أيضاً لا يفضلون التواجد الصيني. سأل الباروميتر العربي المواطنين في تونس عن تفضيلاتهم لجنسيات الشركات الأجنبية التي تتولى بناء مشاريع البنية التحتية في تونس. ومن بين خمس دول مذكورة - الصين، فرنسا، ألمانيا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية - قال 14 بالمئة فقط إن الشركات الصينية هي القادرة على البناء بأفضل مستوى. هذه النسبة مماثلة لنسبة الولايات المتحدة الأمريكية (11 بالمئة) وفرنسا (11 بالمئة) وتركيا (10 بالمئة)، لكنها قليلة بالمقارنة بألمانيا (49 بالمئة). في الوقت نفسه، لدى سؤال المواطنين عن الدولة التي ستقدم أفضل أجور لقوة العمل المحلية، اختار 8 بالمئة فقط الصين، مقارنة بـ 45 بالمئة في حالة ألمانيا، و16 بالمئة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، و14 بالمئة في حالة فرنسا. وأخيراً، فإن 15 بالمئة من التونسيين يفضلون حصول شركات صينية على العقود، مقارنة بـ 40 بالمئة بالنسبة إلى ألمانيا، و14 بالمئة فيما يخص تركيا، و14 بالمئة في حالة فرنسا، و9 بالمئة فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية. إجمالاً، رغم استحسان الصين بدرجة كبيرة، لا يبدو أن هذا يرجع إلى تفضيل التعامل الاقتصادي المكثف مع الصين.

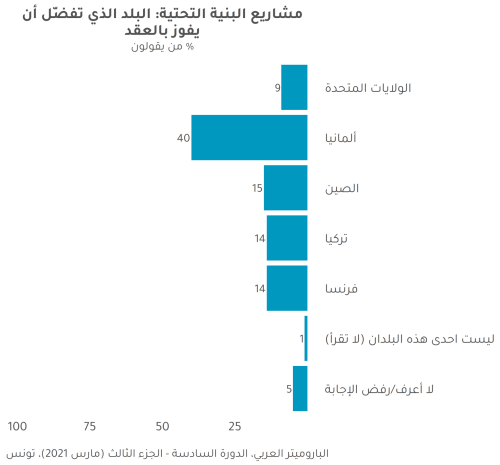

القوى الكبرى الأخرى

اشتمل الباروميتر العربي على أسئلة عن درجة استحسان التونسيين لثماني قوى عالمية وإقليمية. إجمالاً، كما هو الحال في الكثير من دول المنطقة، فإن المواطنين يستحسنون ألمانيا كثيراً، إذ أن لدى الثلثين (66 بالمئة) آراء إيجابية نحو هذه الدولة. تصنيفات أنجيلا ميركل عالية أيضاً (56 بالمئة)، ما يُظهر إقبالا كبيرا على استحسان سياساتها وتشمل سياسة التعامل مع المهاجرين منذ 2016، التي لا يزال يتردد صداها في أوساط المواطنين. كما يُرجح أن تكون مساعدات ألمانيا الخارجية لتونس وتاريخها غير الاستعماري في شمال أفريقيا من العوامل التي تفسر هذه الشعبية الكبيرة.

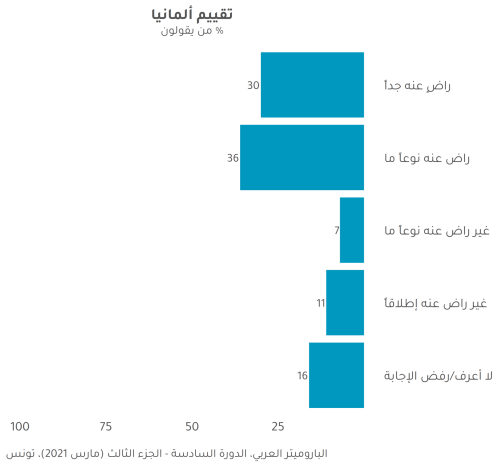

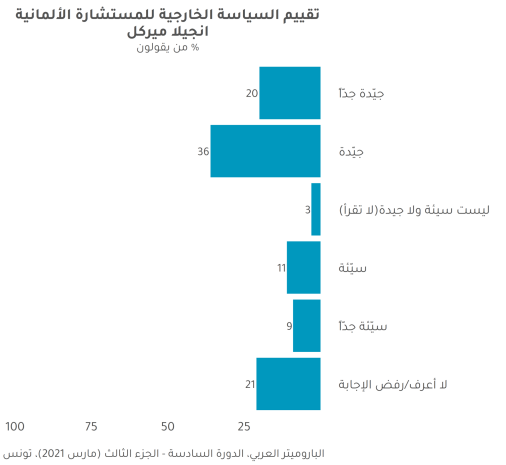

وبعد ألمانيا، فإن شعبية تركيا هي التالية في الترتيب، من بين القوى الإقليمية، وتصل إلى 52 بالمئة. معدلات استحسان سياسات الرئيس رجب طيب إردوغان الخارجية أقل بدرجة ما، وتصل 41 بالمئة، لكنها أعلى مقارنة بأغلب القادة العالميين الآخرين.

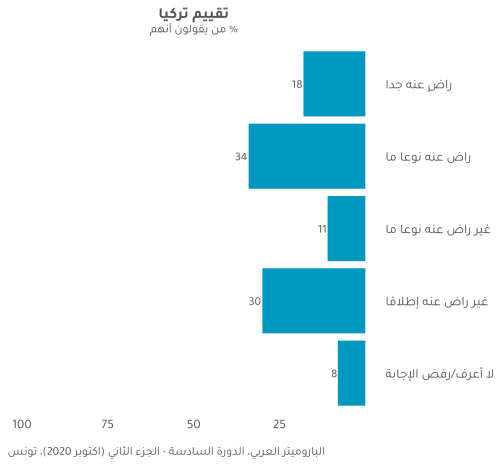

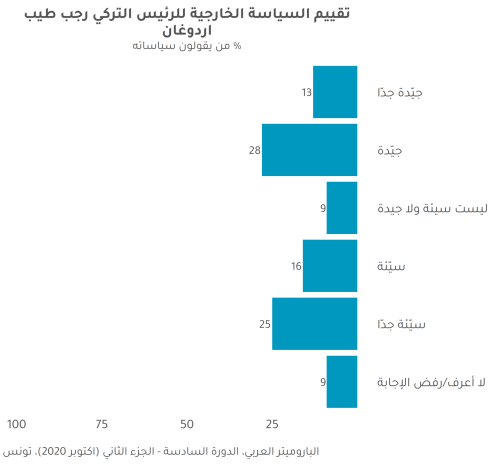

رغم الاختلافات الكبيرة في سياسات كل من فرنسا وروسيا إزاء المنطقة، فإن آراء المواطنين في تونس تصل لنفس درجة الإيجابية: 46 بالمئة بالنسبة لفرنسا و44 بالمئة بالنسبة لروسيا. لكن الآراء حول رئيسي البلدين أقل إيجابية. ثلث المواطنين التونسيين فقط ينظرون بشكل إيجابي إلى سياسات

فلاديمير بوتين، في حين تحمل نسبة أقل من هذه رأياً إيجابياً نحو سياسات إيمانويل ماكرون (27 بالمئة).

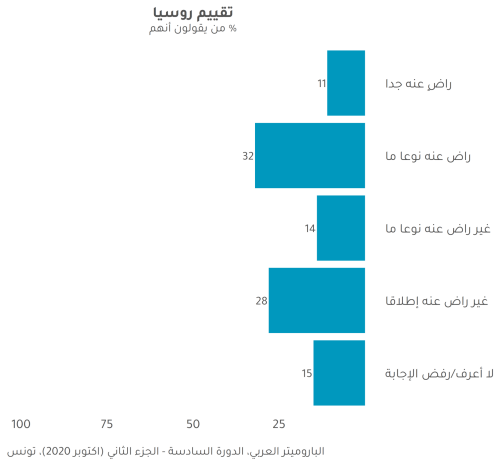

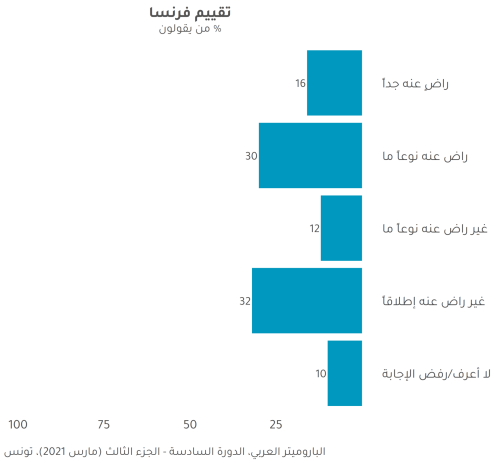

ومن بين القوى الإقليمية المختلفة، فإن شعبية السعودية وإيران هي الأدنى. 36 بالمئة فقط من المواطنين التونسيين ينظرون بشكل إيجابي إلى السعودية، في حين أن الربع (26 بالمئة) يحملون آراء إيجابية نحو إيران. بالمثل، فإن الآراء في قادة البلدين متدنية بنفس الدرجة، إذ أن 22 بالمئة فقط يحملون آراء إيجابية نحو سياسات ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وبلغت النسبة 14 بالمئة في حالة آية الله علي خامنئي.

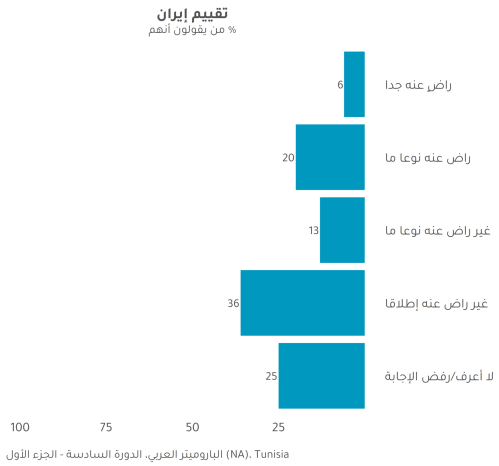

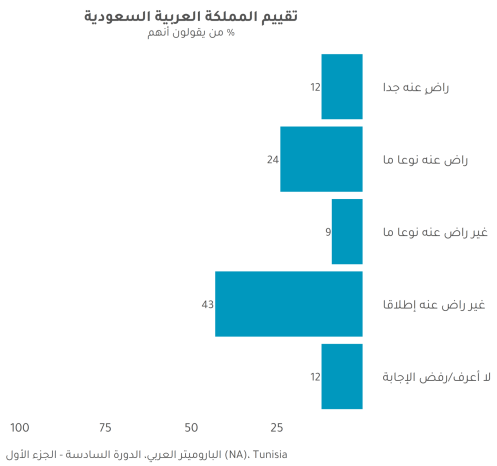

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أضخم مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.